

زبدة الأصول

[251] ومستجمعا للاجزاء والشرائط ومنها البلوغ، كان الاصلان متعارضين: إذ مفاد الاستصحاب بضميمة العقد المحرز بالوجدان صدور العقد من غير البالغ، ومفاد اصاله الصحة التعبد بكون العقد صادرا من البالغ وعلى ذلك فهناك شك واحد تقتضي اصاله الصحة التعبد بوجود المشكوك فيه ويقتضى الاستصحاب التعبد بعدمه - وبعبارة اخرى - مفاد اصاله الصحة صحة العقد الموجود وسببته، ومفاد الاستصحاب نفى سببية العقد الموجود فكل منهما ينفي ما يثبته الآخر. وبهذا التقريب يندفع ما اورد عليه: بان مفاد اصاله الصحة حيث يكون التعبد بوجود العقد الصحيح ومفاد الاستصحاب التعبد بعدم سببية العقد الموجود فلا تعارض بينهما، وجه الاندفاع: ان مفاد اصاله الصحة ليس التعبد بوجود العقد الصحيح بل بصحة العقد الموجود. واورد على نفسه بان التعبد بنفى السببية لا يصح لكونه غير مجعولة شرعا فالاستصحاب يكون اصلا حكما محرزا لبطلان العقد، واجاب عنه بانه على هذا تكون اصاله الصحة ايضا من هذا القبيل كما لا يخفى. ولكن: الذى يهون الخطب، ويغنيانا عن اطالة الكلام في المقام في بيان وجوه المعارضة والحكومة من الطرفين، ان دليل اصاله الصحة، هو السيرة وبناء العقلاء بضميمة عدم ردع الشارع الاقدس عنه، وحيث: ان هذا المدرك يدل على ثبوت اصاله الصحة في موارد وجود الاصول الموضوعية، كما يظهر لمن اختبر ذلك من العرف والعقلاء في المعاملة مع العقود الصادرة من الغير، فلا وجه لملاحظة المعارضة مع تلك الاصول فتقدم عليها وبهذا ينقطع النزاع. اصاله الصحة في الاقوال التاسع: في اصاله الصحة في الاقوال، والصحة فيها تكون من وجهين. الاول: من حيث كونها حركة وفعلا صادرا من المكلف، والشك من هذه الجهة
